

بعض الأوجه الأساسية لنظام البنك الدولي للإنشاء والتعمير دوره نجاه البلدان النامية

بقلم بن ناصر أحمد*

مقدمة

إن الأزمات الاقتصادية العالمية، التي يعاني منها العالم الآن، نجد أصولها وجذورها في البنية الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي.

ومنذ سنوات كانت الدعوة إلى إنشاء نظام إقتصادي دولي جديد، يقوم أساسا على الإنصاف والعدالة بين جميع الدول وتوفير العناصر الأساسية لتنمية المجتمع الدولي، ومراعاة سيادة كل دولة على مواردها المختلفة.

وفي هذا الصدد، فإن النظام الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير يمثل جزءا من ذلك النظام الاقتصادي، فهل أخذ فيه بعين الاعتبار معاملة ديون البلدان النامية، وضمان وصولها إلى رؤوس الأموال المتوفرة فيه.

(*) - أستاذ مكلف بالدروس، جامعة الجزائر

لا يغيب عن بالنا هنا، أن البلدان النامية لا تشارك مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات التي تمسها داخل البنك في ميدان التمويل، ومثل هذه القرارات تصدر عن أجهزة تعكس في الغالب مصالح أقوى الدول، ومن ثم فإنها تسعى دوماً إلى فرض معايير تلحق الضرر بإقتصاديات البلدان النامية بطرق مختلفة. ومن خلال عرض مستوحى من بعض الأوجه الأساسية لنظام البنك وممارساته خلال السنوات الأخيرة، يمكننا أن نفهم بصورة أفضل ما هو مركز البلدان النامية في هذه الهيئة.

1 - الخلفية

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأ الحلفاء فيما بينهم في اجراء محادثات شاقة، أعلنوا على اثرها الخروج بمشروعين أحدهما بريطاني والآخر أمريكي، ويشتمل كل منهما على مقترحات لانشاء مؤسسة نقدية دولية أصبحت تعرف فيما بعد بالبنك الدولي للانشاء والتعمير.

ولقد قام بوضع المشروع الانجليزي، العالم الاقتصادي المشهور اللورد كاينز J.M. KEYNES وقد تقدم بمقترحاته تحت عنوان «اقتراحات لانشاء اتحاد دولي للمعارضة وتنص هذه الاقتراحات، التي تبنتها بريطانيا رسمياً، على انشاء بنك دولي يمنح قروضا للدول الأعضاء فيه بنسبة 75% من متوسط صادراتها وواراداتها خلال الفترة التي تمتد بين سنتي 1936 و1939 وهذه القروض تمنح بوحدة من عملة دولية تسمى «بانكور» BANCOR تحدد قيمتها على أساس الذهب في فترات منتظمة طبقاً لمقتضيات تداول العملة الدولية الجديدة(1) وأما العملات القومية للدول الأعضاء فتحدد قيمتها على أساس البنكور(2)، وكل تغيير في العلاقة بين قيمة العملة القومية والبنكور يحتاج إلى موافقة الاتحاد الدولي للمعارضة.

والمقترحات البريطانية هذه، تعد مفيدة لبريطانيا التي كانت تجارتها الواسعة تزولها للحصول على حصة كبيرة من البنكور (قدرت بـ 5.4 مليار دولار في مقابل

4.1 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية) تسمح لها بتزويد نفسها بآلات وأجهزة لاعادة بناء صناعتها دون أن تحتاج إلى فرض قيود على الاستهلاك في بلدها.

على أن الولايات المتحدة أدركت ما تنطوي عليه المقترحات البريطانية من النقص والأثنية، فرفضتها لهذا السبب ولأسباب أخرى تتصل بوضعها النقدي الداخلي وأصرت على القول بأن المشروع الذي وضعه مساعد وزير الخزانة الأمريكية هـ. وايت H. WHITE يوفر أساسا أفضل لنظام دولي للنقد. ويحمل المشروع الأمريكي اسما معقدا وهو: «ملخص مسودة تهديدية لاقتراح بانشاء صندوق الأمم المتحدة والأمم المرتبطة بها لتثبيت العملة(3)».

ويقضي المشروع الأمريكي بتكوين صندوق يحتوي على موارد أقلها 4 مليار دولار وبأن تخول إليه الدول الأعضاء جزءا من أموالها الاحتياطية، ومهمة الصندوق هي منح قروض في حدود معينة للدول المشتركة فيه. وكذلك ينصب المشروع على تكوين عملة دولية تقوم على أساس الذهب وتعرف وحدتها باسم «اليونيتاس» UNITAS (4).

ونتيجة لمشاورات حثيثة بين عدد من الحلفاء، ومن بينها الاتحاد السوفياتي سابقا، توصلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى اتفاق نشر في 21 أبريل 1944. وهذا الاتفاق هو الذي عرض على مؤتمر «برلين وودز» Breton Woods الذي عقد في الفترة بين 1 و22 جويلية 1944 وضم 45 دولة (من بينها 26 من الدول المتطورة).

وتخض هذا المؤتمر عن قرارات هامة، جسدت ارادة المؤتمرين في انشاء منظمتين، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، وهذا الأخير هو الذي سيكون موضع هذه الدراسة.

2 - اختلاف مركز الدول في البنك

تنقسم الدول الأعضاء في البنك الدولي إلى فئتين: الدول المؤسسة والدول غير المؤسسة وقد حدد رأسمال البنك الأصلي الذي تساهم فيه الدول الأعضاء على أساس مقدرة كل منها وامكانياتها الاقتصادية، بعشرة ملايين دولار، مع إمكان زيادته فيما بعد (المادة 2 من الاتفاق الأساسي للبنك). وقد حدد سهم الاتحاد السوفياتي في رأسمال البنك بـ1.2 مليار دولار، ولكنه نظرا لرفض ذلك البلد الاشتراك في البنك، فقد وزع هذا المبلغ على الدول التي انضمت إلى البنك فيما بعد دون أن يحتاج الأمر إلى ادخال تعديل في حصص الدول الأعضاء(5)، وحتى مع انضمام ألمانيا الغربية واليابان إلى البنك في سنة 1953، فإن هذا لم يؤد إلى زيادة رأس المال الأصلي، لأن مستوى مساهمة هذين البلدين كان منخفضا.

إلا أن رأس المال هذا، عرف زيادة في سنة 1959 بلغت 21 مليار دولار وكان ذلك نتيجة لمضاعفة مساهمات الدول الأعضاء والسماح لبعض الدول التي اعتبرت مساهمتها صغيرة بالقياس إلى أهميتها الاقتصادية (ألمانيا الغربية واليابان) برفع قيمة المساهمات(6).

والمساهمات في رأس مال البنك، يدفع جزء منها بالذهب والعملية الصعبة، والجزء الآخر بالعملية الوطنية والكميات المستحقة بالعملية الوطنية تظل مودعة في البنك المركزي (المؤسسة المماثلة في البلد العضو، تحت تصرف البنك الذي يلتجئ إلى سحبها عند الحاجة لمواجهة التزاماته).

والى جانب مساهمة الدول الأعضاء، يحصل البنك الدولي على موارد مالية ببيع السندات التي يصدرها أو التي يضمنها أو التي استثمار فيها جزءا من موارده المالية (المادة 4).

كذلك فإن موارد البنك، تنمو أيضا نتيجة لتسديد المستدينين لقروضهم ولدفع الفوائد عليها كذلك، فإن البنك يتمتع بسلطة الاقتراض بعملية كل بلد عضو

مباشرة، بعد موافقة البلد المعني.

وتتمتع أموال البنك وقروضه بحماية ضد تخفيض قيمة العملة. ومتى خفضت قيمة عملة بلد طالب البنك ذلك البلد بدفع تعويض له مساو لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي يتحملها البنك في مساهمة البلد وفي تسديد قروضه، ومن ثم فإن السمة البارزة هنا هو وجود اختلاف في مركز الدول الأعضاء في البنك.

3- الإدارة والتسيير

يشرف جهاز أعلى، هو جهاز المحافظين، على إدارة البنك، ويتكون جهاز المحافظين من ممثل وخليفته لكل بلد عضو. ويجتمع المجلس الذي يفوض معظم سلطته للمديرين التنفيذيين مرة في السنة. وفي هذا الاجتماع يصادق المجلس على تقرير البنك السنوي والحسابات ويتخذ القرارات التي تقع في دائرة اختصاصه، كما تحددها المادة الخامسة من الاتفاق الأساسي.

ويأتي بعد مجلس المحافظين في الأهمية، مجلس المديرين التنفيذيين الذي يتكون من 20 مديرا، ستة منهم تعينهم البلدان الستة التي تتوفر على أكثرية الأسهم، والباقي أي 14 مديرا، ينتخبهم مجلس المحافظين يمثل كل واحد منهم بلدا أو مجموعة من بلدان الأقليم الذي ينتمي إليه (7) وتتساوى حقوق الاقتراع في مجلس المديرين مع حجم مساهمات البلد أو البلدان التي يمثلها المدير وتنص المادة الخامسة من الاتفاق على أن لكل بلد 250 صوتا يملكها بحكم عضويته مضافا إليها صوت واحد لكل سهم يملكه البلد من رأس مال البنك. وفي جميع الأمور، فإن البنك يتخذ قراراته بأغلبية الأصوات المدلى بها. وأما تصريف الشؤون اليومية، بما في ذلك تقديم توصيات إلى مجلس المديرين بشأن منح القروض وتنفيذ سياسة مجموعة مؤسسات البنك فهي من مسؤوليات رئيس البنك الذي هو في نفس الوقت رئيس الجمعية الدولية للتنمية ورئيس هيئة التمويل الدولية.

ولهذا المنهج في الادارة والتسيير في البنك دورا ملحوظا في توسيع التعاون الاقتصادي والتجارب بين الدول، إذ يجعل من السهل تقديم قروض بفوائد زهيدة والرفع من مستوى أداء البنك.

4 . سياسة الاقتراض

يستخدم البنك الدولي، الأموال غير المستعملة في اعادة شراء السندات التي أصدرها أو التي يملك نصيبا منها، وذلك بموافقة سلطات البلد الذي تجري فيه عملية اعادة الشراء (المادة 4).

وتنص المادة الثالثة من الاتفاق الأساسي على أن موارد البنك وخدماته لا تحصل عليها سوى الدول الأعضاء، ولا يمنح البنك القروض ولا يضمنها إلا في حدود رأس ماله وأمواله الاحتياطية وهو لا يمنح قروضا للبلدان الأعضاء إلا في حالة التأكد من عدم إمكان حصول البلد الذي يريد الاقتراض على موارد مالية في الأسواق المالية بالشروط التي يراها البنك معقولة. وهذا الاحتياط يضمن عدم قيام حالة يستخدم فيها البنك موارده المحدودة نسبيا لتمويل مشروعات يمكن تمويلها بسهولة من مصادر أخرى. ولا يمنح البنك القروض إلا للدول التي هي في وضع يسمح لها بالوفاء بتعهداتها وتمويل مشروعات للتنمية مدروسة ومحددة بعناية. على أن هذه السياسة كانت موضعا لنقد متزايد في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن البنك يتجه الآن إلى اعتماد سياسة تقوم على أساس تمويل البرامج ومن بؤادر هذه السياسة أن البنك ضاعف جهوده خلال المدة الأخيرة في مجالين حيويين للتنمية(8):

1 - تمويل المشروعات الزراعية لمواجهة حاجات سكان العالم الثالث المتزايدة للغذاء وللانتاج والتصدير.

2 - تمويل مشروعات التربية والتعليم، ولا سيما المشروعات التي تستهدف انقاص نسبة الأمية في العالم.

ومن الخطوط البارزة في سياسة البنك أنه يمنح القروض بالعملة التي يحتاج إليها البلد المقترض، فيما عدا هذا عملة البلد الذي يجري تنفيذ المشروع في أرضه (المادة 4).

وموافقة البنك على منح قرض لتمويل مشروع لا تعني تحويل المبالغ في الحال إلى البلد المتلقي وإنما هو يضعها تحت تصرفه ليسحب منها كلما احتاج إلى المال لتنفيذ المشروع. بل أن البنك قد يدفع المبالغ إلى المتعهدين مباشرة. وبهذه الطريقة يضمن البنك أن القروض التي يقدمها تصرف فعلا في الغرض الذي منحت من أجله. وأهم الاعتبارات التي يحدد البنك على أساسها سعر الفائدة على القروض التي يمنحها، هي أن تكون الفائدة كافية لمواجهة تكاليف الاقتراض والادارة مع فائض محدود يودع في الاحتياطي لمواجهة احتمال الخسارة في المستقبل. ويسترشد البنك الدولي عملية منح القروض، وبصفة عامة، وبثلاث مبادئ أساسية:

1 أن يكون البلد المقترض في حالة تسمح له بتسديد قروضه (9).

2 أن يكون المشروع المقترح تمويله واضح المعالم وأن يكون على رأسه ادارة تتمتع بالكفاءة.

3 أن يكون المشروع ذا فائدة اقتصادية تبرر الاستثمار فيه.

وللتأكد من توفر هذه الشروط، يقوم البنك بمسح اقتصادي عام يمكنه من تحديد المرحلة الاقتصادية التي وصل إليها البلد في تنمية موارده وامكانياته وحاجاته الاقتصادية، وهذه الدراسات السابقة للاستثمار والتي يقوم بها البنك عادة بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تشمل أيضا تحليلا عميقا للامكانيات التقنية التي ينطوي عليها المشروع.

وتحدد من خلاله المراحل الأربعة التالية:

- 1 تعريف المشروع وتحديد.
- 2 اعداد المشروع حتى يصل إلى مرحلة التمويل.

3 - تقييم المشروع.

4 - الاشراف على تنفيذ المشروع.

مع الاشارة إلى أن القرض الذي يمنحه البنك، لا يغطي جميع التكاليف، وإنما يقتصر على تمويل النفقات التي تدفعها الحكومة بالعملة الصعبة لاستيراد الآلات والخدمات الضرورية.

أما معظم النفقات المحلية فيواجهها البلد المقترض من موارد أخرى، وخلال تنفيذ المشروع يقوم خبراء البنك بزيارته للمعانة، كما يتوجب على البلد المقترض تقديم تقارير منتظمة عن تقدم العمل فيه، وحين الانتهاء من العمل في المشروع يستمر البنك على اتصال به حتى يتم تسديد القرض الذي منحه لتمويله.

ويمكن للمرء أن يستخلص في هذا الصدد نتيجتين تخصان السياسة التي ينتهجها البنك الدولي في منح القروض للتنمية، احدهما ايجابية والأخرى سلبية إلى حد معين:

الأولى: هي أنه ليس من شك في أن الطريقة التي يمارس بها البنك مهمته في توفير المال للتنمية طريقة فعالة وتشكل مساهمة جدية في جهود الدول النامية لتنمية مواردها.

كذلك فإن إلحاح البنك على ضرورة التعمق في درس المشروعات والبيئة الاقتصادية التي تحيط بها والوسائل التقنية والمالية المتوفرة لها محليا، قبل أن يقدم لها القروض المطلوبة، تنطوي على ضمان بعدم تبذير المساعدة الدولية وانفاقها في أغراض لا تتصل بالتنمية، في الوقت الذي يشجع الشعور بالمسؤولية لدى البلدان المتلقية.

ثم أنه ينبغي التنويه بالتطور الذي طرأ على سياسة البنك في السنوات الأخيرة فيما يتعلق باعادة التوزيع الجغرافي في موارد البنك وتركيزه خصوصا في السنوات الأخيرة على مساعدة الدول الفقيرة (10).

الثانية: هي السياسة التي ينتهجها البنك في رفض الاقتراض للمنشآت

الصناعية والمصرفية الحكومية ولبنوك التنمية الاقليمية للتنمية، سياسة تعكس عنصرا سياسيا واضحا كان من الواجب ألا يندس في مجال المساعدة المتعددة الأطراف.

فقد جرى البنك مثلا على رفض الاقراض لمشروعات المناجم وللصناعات التي تملكها الحكومات، في الوقت الذي لا يتردد فيه عن منح القروض لمشروعات ترمي إلى تحسين وسائل النقل(11) والموانئ والاتصالات اللاسلكية التي تمثل العمود الفقري للقطاع العام في أي بلد(12) وهذا التمييز لا يمكن تفسيره إلا على ضوء الاعتبارات الايديولوجية ومخاوف المستثمرين من القطاع الخاص من اخطار التأمين والقيود على تحويل العملة.

واعتماد البنك على الأسواق العالمية المالية (وتقع كلها في البلدان الصناعية الرأسمالية) وعلى المساهمة الحكومية (ومعظمها تأتي من حكومات البلدان الصناعية) يجعل الكثيرين في البلدان النامية يعتقدون أن البنك قد وقع أسيرا لسياسة في الاقتراض وجمع الموارد المالية، وأن قرارات البنك لا تعبر عن ارادة مستقلة عن النفوذ الذي تمارسه دوائر رأس المال العليا.

هذه السياسة تنعكس في قلة اهتمام البنك الدولي بالأهداف الأساسية للتنمية، ونجد تعبيرا لها في الاجراءات المعقدة التي يتبعها البنك وفي البطء في اصدار قراراته بمنح القروض لمشروعات قد تدعو الحاجة إليها بصورة لا تحتل التأخير.

والبلدان الفقيرة (وخصوصا البلدان الفقيرة جدا) لا تستطيع الاستفادة من قروض البنك بشكل واسع دون أن تعرض جهودها في التنمية للخطر نتيجة لعبء خدمة ديونها الثقيلة وللضغوط التي تواجهها موازين مدفوعاتها. والحق أنه لا يستطيع دفع سعر الفائدة، الذي يقرض على أساسه البنك والذي لم ينزل إلى أقل من 7٪، سوى عدد محدود من البلدان النامية.

كذلك، فإن الضمانات والشروط التي يفرضها البنك على منح القروض

والضغوط التي يمارسها لحمل الدولة على قبول تلك الشروط تشكل عبئا أدبيا وماديا فادحا، وذلك حتى إذا أخذنا في الاعتبار رغبة البنك في أن تكون مساعدته فعالة ومثمرة. ومن هنا فإن بعض مواقف البنك الدولي التاريخية لا يمكن أن تنسى، وخاصة معارضته لمشروع انشاء صندوق خاص، في أواخر الخمسينات، يمنح قروضا بشروط ميسرة ولينة. وهذا موقف غريب ولا يمكن مقارنته إلا بمعارضة البنك الدولي لانشاء بنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية المشترك لدول أمريكا اللاتينية(13)، فهذه المواقف وغيرها فسرتها بعض الدوائر في وقتها بأنها تعكس وجهة نظر الاحتكار الذي يقف في طريق كل تطور من شأنه أن يؤدي إلى ظهور منافس يقدم القروض بشروط أفضل للمستفيدين.

5 - التمويل الاضافي

وضع البنك الدولي دراسة للتمويل الاضافي بناء على توصية مؤتمر التجارة والتنمية(14) تتوقع أن يتفق البلد النامي المعني مع وكالة ادارية دولية (تنشأ لهذه الغاية) بشأن ما يتوقعه من الدخل من صادراته وبشأن برامجه وسياساته في التنمية، ومدى ما يستطيع البلد تحمله من النقص من الدخل في صادراته دون أن تتعرض برامجه للاضطراب، وتوصي الدراسة بأن تمتد التوقعات في هذه المجالات لمدة تتراوح بين 4 و6 سنوات، ومتى وقع نقص في دخل البلد من صادراته بشكل يعرض برامجه للتنمية للاضطراب، تدخلت الوكالة الدولية للمساعدة للحصول على موارد من مصادر أخرى، كما تكرر جزءا من مواردها الخاصة لتغطية العجز المتبقي وتحول هذه الموارد إلى قروض طويلة الاجل لحساب الوكالة. وقد قدرت الدراسة الموارد الضرورية لتنفيذ المشروع، بما يتراوح بين 1.5 مليار و2 مليار دولار لفترة تجريبية تمتد على خمس سنوات وبين 300 و400 مليون دولار سنويا بعد تلك الفترة. ولكن هذا الموضوع أصبح بعد مضي كل هذه السنوات شبه مجمد، خصوصا

بسبب عدم توفر رأس المال الأساسي للبدأ في تنفيذ المشروع.

6 - المركز الدولي لتسوية النزاعات بشأن الاستثمارات

ان البنك الدولي الذي يعتمد كثيرا على رؤوس أموال القطاع الخاص، لم يفتأ يبحث عن طريقة للتغلب على مخاوف الأفراد والمؤسسات في البلدان الصناعية ولتأمين الاستثمارات في البلدان المتطورة، والبنك منهمك الآن في دراسة اقتراحات(15) تستهدف انشاء وكالة دولية لهذه الغاية.

ومن جهة أخرى، وضعت اتفاقية برعاية البنك لتسوية النزاعات بين الدول المتلقية والمستثمرين من مواطني الدول الصناعية، وقعت وأصبحت نافذة المفعول منذ سنة 1966، وتطبيقا لهذه الاتفاقية تم انشاء المركز الدولي لتسوية النزاعات بشأن الاستثمارات (I.C.S.I.D.). وفي نطاق هذا المركز يجري التصالح والتحكيم بناء على طلب أحد الطرفين في أي نزاع يتعلق بالاستثمارات.

7 - المساعدة التقنية

يتقدم البنك الدولي بمروحة واسعة من المساعدات التقنية إلى الدول النامية تتراوح بين المساعدة لوضع مخطط قومي طويل المدى، وتقديم المشورة التقنية بشأن مشروع اقتصادي صغير الحجم(16).

والمساعدة التقنية التي يقدمها البنك تمول من موارده الخاصة أو من مخططات برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ومساعدة البنك التقنية تشمل اعداد طلبات البلدان التي ترغب في الحصول على قروض من البنك وطريقة استخدام الاعتمادات والقروض التي تتلقاها، كما تشكل اعداد البرامج وارسال الخبراء إلى البلدان التي تطلب ذلك ليقوموا بجمع

المعلومات وتقدير فائدة بعض المشروعات وأثرها العام على التنمية الاقتصادية وتقديم المشورة بشأن أفضل الطرق لتمويلها ونظرا لما تنطوي عليه مشاكل التنمية من التعقيد في بعض المناطق ورغبة في متابعة المشروعات التي يمولها عن كثب، يحتفظ البنك الدولي ببعثات اقليمية دائمة خصوصا في افريقيا الشرقية (نيروبي) وفي افريقيا الغربية (أبيدجان)، مهمتها مساعد حكومات بلدان هذه المناطق للتعرف على المشروعات واعادها لتقديمها إلى البنك الدولي للحصول على الموارد المالية الضرورية لتنفيذها.

والتقارير التي تضعها هذه البعثات والخبراء الذين يوفدهم البنك لمختلف الأغراض إلى البلدان النامية لدراسة المشروعات، تعتبر في حد ذاتها نوعا من المساعدة التقنية لما تشتمل عليه من المعلومات والبيانات، فضلا عن أنها تعالج مختلف نواحي السياسة الاقتصادية.

ولقد تم التطرق في كل ما تقدم إلى قروض البنك الدولي، دون التطرق إلى هباته. ذلك أن هبات البنك قد تضاءلت إلى حد العدم (17).

ويبرر البنك، الاتجاه إلى الغاء المنح في مساعدته والاكتفاء بالقروض، بأن الاجراءات المرنة والمبسطة التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة 1969 لتقديم الهبات لتمويل الدراسات الضيقة النطاق تجعله هو في حل من تقديم المنح للدراسات الصغيرة السابقة للاستثمار.

ويعتبر البنك الدولي، من بين المنظمات الكبرى المتخذة للمشروعات، التي يمولها البرنامج في هذا المجال، ومعظم الدراسات السابقة للاستثمار التي يعهد لها إلى البنك تتصل غالبا بتنظيم البنوك والزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية والبحث عن موارد المياه في البلدان النامية.

كذلك أنشأ البنك معهد للتنمية الاقتصادية وذلك عام 1965 لتدريب كبار الموظفين في الدول الأعضاء في البنك في موضوعات تتصل بالتنمية (18).

الخاتمة

ما ننتهي إليه من هذه الدراسة، هو أن البلدان النامية تقف على هامش نظام البنك الدولي للانشاء والتعمير، ذلك أن هذا البنك هو نتاج علاقات القوى الفاعلة أثناء الحرب العالمية الثانية، فنظامه انعكاس للخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعالم أثناء تلك الحرب.

إن علاقات القوى الفاعلة التي بني عليها نظام البنك، ما كان من الممكن أن تأخذ في الاعتبار مصلحة البلدان النامية، بل مصلحة أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وما يعبر عن ضعف مركز البلدان النامية في الوقت الراهن، ليس القواعد المسيرة للنظام التجاري العالمي، ولكن القواعد التي تحد من التدفق المالي إليها، وعدم إعادة تنظيم ديونها.

ومن ثم ندعو إلى ابرام اتفاقية جديدة تؤسس لنشاطات البنك من أجل اعطاء البلدان النامية مكانتها فيه، وأنا مقتنع بأن تلك الاتفاقية ستشكل خطوة هامة إلى الأمام على طريق تصنيع هذه البلدان وتوسيع تجارتها وبالتالي يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية لهذه البلدان.

الهوامش

(1) Sid Ali Boukrami, Les mécanismes monétaires et financiers internationaux, - E.N.P. (E.N.L.) p. 21.

(2) - دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الانماء العربي، ص 21.

(3) - Preliminary draft of a proposat for united and Associated nations TRON FUND. stabiliza

- (4) - دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 21.
- (5) - على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي سابقا كان طرفا في المفاوضات التمهيدية التي أسفرت عن تأسيس البنك فهو مثل بقية الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وآسيا باستثناء يوغسلافيا لا يتمتع بالعضوية في البنك.
- (6) - بلغ رأسمال البنك الدولي في 1980/01/04، 40 بليون دولار أمريكي،
- (7) - البلدان الستة التي يعين كل منها مديرا هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، والهند، واليابان.
- (8) - لمزيد من التفصيل انظر: د. حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، سلسلة الكتاب الجامعي، عدد 24، ط3، سنة 1983، جدة، المملكة العربية السعودية، من ص 205 إلى 226.
- (9) - كانت آجال القروض في الماضي تتراوح بين 10 و15 سنة مع فترة اعفاء لمدة 3 أو 5 سنوات ولكن البنك أصبح يولي الآن اهتماما خاصا لعبء ديون الدول المقترضة، ولذلك فقد اعتمد سياسة جديدة وأصبح يمنح القروض لمدة 30 سنة مع فترة اعفاء تبلغ أحيانا 10 سنوات.
- (10) - خلال عام واحد، مثلا، أي بين 1969 و1970 تلقى أحد عشر بلدا صنت في صف البلدان الأكثر فقرا، ومن بينها رواند وتشاد وبوركينا فاسو، مساعدات معتبرة.
- (11) - في هذا الصدد نذكر القرض الذي منحه البنك الدولي للجزائر قيمة 143 مليون دولار خلال شهر أبريل 1989، مخصصة لتجديد وإصلاح حوالي 370 كلم من خطوط السكة الحديدية التابعة لشبكات الخطوط الرئيسية.
- (12) - انظر دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 32.
- (13) - تجدر الإشارة إلى أن البنك قد غير موقعه في جميع هذه الحالات وأصبح الآن يرتبط بعلاقات طبيعية حسنة مع جميع هذه المؤسسات.
- (14) - نشر البنك هذه الدراسة تحت عنوان: A tridy Supplementary financial measures. requested by UNCTAD, IBRD, 1975.
- (15) - وقد توجت هذه المجهودات سنة 1985 بموجب اتفاقية سيول بإنشاء الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار AMGL.
- (16) - د. حسين عمر، المرجع السابق، ص 169.
- (17) - طول عام 1978 مثلا لم يقدم البنك الدولي سوى منحة واحدة لأثيوبيا قيمتها 180000 دولار خصصت لتحسين نظام المجاري ولتزويد أديس أبابا بالمياه.
- (18) - د. حسين عمر، المرجع السابق، ص 171.